# رؤية الشبكة السورية لحقوق الإنسان حول آفاق وآليات الحل السياسي والمرحلة الانتقالية في سوريا

## تقييم الوضع الحالي وتوصيات حول الحل السياسي

### أولاً: اتفاق جنيف 1 مرجعية لا غنى عنها:

إن الوصول إلى حل سياسي عادل للصراع الدائر في سوريا منذ ما يقرب من خمس سنوات لن يكون بالأمر السهل، وخصوصاً بعد الإخفاقات السياسية المتكررة بدءاً من بعثة المراقبين العرب، ثم بعثة السيد كوفي عنان، ثم السيد الأخضر الإبراهيمي.
يبقى اتفاق جنيف 1 من وجهة نظرنا مرجعية أساسية لأي تحرك سياسي، ونرى أن معظم النقاشات التي دارت بعد جنيف 1 والتي هدفت إلى تفسير نصوصه، كانت هدراً للوقت؛ نظراً لعدم وجود رغبة سياسية دولية وتحديداً من قبل الدول الخمس دائمة العضوية لحل النزاع في سوريا، وقد عجز مجلس الأمن عن تطبيق أي من القرارات التي أصدرها بشأن سوريا بدءاً من القرار 2041 بتاريخ 14/ نيسان/ 2012 وانتهاء بالقرار 2209 بتاريخ 6/ آذار/ 2015.
تجدر الملاحظة أنه عند انطلاق جنيف 1 كان هناك طرفان منخرطان بالنزاع فقط:

1: الحكومة والميليشيات الشيعية المقاتلة معها.

2: المعارضة المسلحة.

أما الآن فقد دخلت التنظيمات الإسلامية المتشددة، والقوات الكردية، كأطراف إضافية لديها أجندات مختلفة تماماً عن الطرفين الأولَين.

لكن وعلى الرغم من ذلك يبقى جنيف 1 مرجعية صالحة ومنطلقاً لأي عملية تفاوضية، ولا يمكن بحال من الأحوال تغييره أو إعداد مرجعية بديلة؛ لأن ذلك سيكون عملية بالغة التعقيد وربما يستغرق سنوات إضافية قد لا تتمكن مؤسسات الدولة السورية من تحملها وتتحول بالتالي إلى دولة فاشلة، إن لم تكن كذلك الآن.

وهنا لابد من التأكيد على أن أي محاولة من قبل أي طرف من الأطراف المذكورة أعلاه الاستفراد بتقرير مصير منطقة محددة من أراضي الدولة السورية سوف يُعتبر مساساً مباشراً بوحدة الأراضي السورية سترفضه بقية الأطراف الأخرى المنخرطة في الصراع؛ ما يُهدد بالدخول في دوامة لامتناهية من الصراعات العرقية والطائفية؛ لذلك، فإن أي حل سياسي لابد له من أن يشمل سوريا بحدودها المعتمدة قانونياً كدولة عضو في الأمم المتحدة، وفي الجامعة العربية.

## ثانياً: وقف إطلاق النار:

إن جميع مراسلات السيد كوفي عنان ومن بعده السيد الأخضر الإبراهيمي تُحمّل النظام السوري المسؤولية العظمى عن عرقلة العملية السياسية، ورغم ذلك فإن خيار الحل السياسي سيبقى الخيار الأمثل سواء الآن أو بعد 20 سنة لوضع حدٍّ للصراع في سوريا، إن التوصل لوقف إطلاق نار شامل على المستوى الوطني قبل البدء بالعملية السياسية يبدو احتمالاً بعيداً عن التحقيق من الناحية العملية، لذلك فإن محاولة التوصل لاتفاقات وقف إطلاق نار مناطقية تبدو مخرجاً معقولاً، لكن هذه الاتفاقات يجب أن تترافق مع إدخال كميات كبيرة من المعونات الإنسانية، ودعم سياسي عبر قوات الأمم المتحدة لتثبيت الوضع وحفظ السلام. هذا سيساعد السلطات المحلية على تقديم الخدمات الضرورية للسكان بما في ذلك توفير الحد الأدنى من حكم القانون، ونزع السلاح، ودمج المقاتلين في الحياة العامة، وإصلاح أجهزة الأمن.

إن خيار منطقة حظر طيران سيمنع النظام من استعمال سلاحه الجوي لضرب المناطق التي يكون من الصعب التوصل لاتفاق وقف قتال فيها، وهذا سيساعد قوى المجتمع المدني والسلطات المحلية على توفير الخدمات، وكسب ثقة السكان المحليين؛ ما يُسهل بدوره عملية التوصل لاتفاق لوقف إطلاق النار.

وفي هذا السياق فإننا نشدد على أنه من الضرورة بمكان أن يتم التأكد من أن أي عملية وقف لإطلاق النار يجب أن تساهم في تحسين حالة حقوق الإنسان وحماية المدنيين وإيقاف الاعتقالات العشوائية والاختفاء القسري.

يجب على الأمم المتحدة أن تضع رؤية واضحة ومفصلة حول آليات مراقبة مدى التزام الأطراف المختلفة باحترام حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي في مناطق وقف إطلاق النار. يجب أن تتضمن كل خطط الأمم المتحدة معايير وآليات واضحة حول معرفة وكشف الحقيقة وتحقيق العدالة. كما يجب أيضاً على خطط وإجراءات الأمم المتحدة أن تضمن تحسناً ملموساً وظاهراً للعيان في عمليات إيصال المعونات الإنسانية للمدنيين، وهذه النقطة الأخيرة جوهرية للغاية لإعادة الدورة الاقتصادية في سوريا، فقد تسببت عمليات القصف اليومية بدمار واسع في الأبنية والمنشآت الحيوية والبنى التحتية، إضافة إلى وجود عشرات الآلاف من المشردين والعاطلين عن العمل، وإن إعادة هؤلاء إلى سوق العمل والبدء بإعادة الإعمار يُعتبران عاملين رئيسين سيسهمان إيجابياً في التوصل إلى تحسن ملموس في الهدوء والاستقرار.

## ثالثاً: انتخابات نزيهة بإشراف الأمم المتحدة:

لانعتقد أن اتفاق سلام على غرار اتفاق "دايتون" سيلقى موافقة من غالبية الشعب السوري. تميل القوى العظمى عادة لتفضيل الاستقرار على الحلول السياسية المناسبة والمستدامة. ومن هذا المنطلق فإننا نُحذر من أية سيناريوهات محتملة للتقسيم أو من حكومات محاصصة عرقية أو طائفية، فهذا الحل، إن فُرض فإنه يحمل في طياته مخاطر عديدة ليس أقلها تأجيل الصراع لفترة ما لا يلبث بعدها أن ينفجر مجدداً؛ نظراً لبقاء مسببات الصراع الأساسية كامنة. سيناريو كهذا سيكون أشبه بالجلوس على فوهة بركان قد ينفجر في أية لحظة مؤدياً لحالة أسوأ وأخطر من سابقتها.

تعتقد الشبكة السورية لحقوق الإنسان أنه لابد من مساهمة الأمم المتحدة بشكل فعال في المرحلة الانتقالية عبر نشر قوات حفظ سلام، ونعتقد أن إعداد خطة أممية مدروسة وطويلة الأمد لإرسال قوة أممية لتثبيت وقف إطلاق النار في سوريا تتلوها عملية تنظيم انتخابات نزيهة بإشراف الأمم المتحدة سوف يُساهم بشكل فعال في عملية الانتقال بسوريا لتصبح ديمقراطية برلمانية.

إن عبارة (دعوا الشعب السوري يقرر) يجب أن تعني انتخابات نزيهة وليس فرض حكومة غير منتخبة على الشعب. إن أي انتخابات يجري تنظيمها من قبل النظام السوري لوحده لن تكون شرعية ونزيهة، لذلك فإن أي انتخابات يُراد لها أن تؤدي إلى نظام برلماني في سوريا يجب أن يتم إعدادها وتنظيمها وإدارتها ومراقبتها بواسطة وكالة الأمم المتحدة للعون الانتخابي التابعة لقسم الشؤون السياسية في الأمم المتحدة. وفي هذا السياق فإننا نعتقد أنه يجب على الأمم المتحدة أن تدعم وتمكن منظمات المجتمع المدني لنشر ثقافة المواطنة وحقوق الإنسان. إن انتشار هذه القيم في أي مجتمع سوف يساهم ويؤدي في النهاية إلى أن المجتمع سيحترم نتائج أي عملية انتخابية بصرف النظر عن الفائز فيها.

## رابعاً: قوات الأمم المتحدة:

من وجهة نظرنا فإن وجود الأمم المتحدة على الأرض سيكون مطلوباً وضرورياً في سوريا، وهذا الوجود يتجاوز مجرد تقديم العون السياسي والإنساني والتقني. إن الحاجة تبدو واضحة أكثر من أي وقت مضى لوجود قوات حفظ سلام أممية لضمان ثبات اتفاقات وقف إطلاق النار الهشة التي من المؤمل التوصل إليها في سياق مباحثات الحل السياسي.

على الأغلب فإن تكليف هذه القوة سيحتاج للمراجعة شهرياً لضمان أن التكليف يتلاءم مع الهدف الأساسي من وجود هذه القوات، والنظر في أي تعديلات قد تكون ضرورية لاستمرار هذه القوة في إنجاز مهمتها تبعاً لتطورات الأوضاع السياسية والميدانية.

إننا نعتقد أن وجود قوات أممية لحفظ السلام في سوريا يجب أن يكون جزءاً من خطة وطنية شاملة لتثبيت الوضع، وهذا كله يستلزم الحصول على قرار من مجلس الأمن في هذا الخصوص.

يمكن بعد ذلك سحب قوات تثبيت الوضع تدريجياً، وبالطريقة نفسها التي تم إقرارها فيها: تدريجياً ومناطقياً بعد إجراء تقييمات دقيقة للأوضاع على مختلف الأصعدة السياسية والأمنية والاجتماعية حتى لا يؤدي أي تعجل محتمل في سحب القوات إلى نتائج سلبية خاصة في المناطق الحساسة ديمغرافياً، لتلافي أي احتكاكات طائفية أو عرقية.

هذه العملية بمجملها قد تحتاج برأينا إلى 20 سنة تقريباً) 4 – 5 دورات انتخابية يتم تنظيمها بواسطة الأمم المتحدة، ويتم خلالها نقل السلطات تدريجياً للحكومة المنتخبة ديمقراطياً).

**خامساً: الأطراف المتضررة والمعيقة لهذه الخطة:**

هناك أطراف عدة قد تكون متضررة من عملية الحل السياسي في سوريا، تتضمن هذه الأطراف: بعض أنصار النظام، بعض وسائل الإعلام ومراكز البحث، وأطراف إقليمية ودولية متعددة، وتنظيمات إسلامية متشددة.

يبقى السؤال الأكبر الذي يطرح نفسه هنا حول ما سيحل بالذين ارتكبوا جرائم حرب وانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان من مختلف الأطراف. هؤلاء يمكن اعتبارهم من أكثر الأطراف المتضررة من الحل السياسي وبالتالي سيعملون على إعاقة التوصل إليه وإفشاله.

من وجهة نظرنا فإنه من المستبعد أن يكون لبشار الأسد وكبار موظفيه أي دور إيجابي في عملية الحل السياسي، لكن الترجمة العملية لهذا الاعتقاد تحتاج إلى قناعة عميقة وحقيقية من طرف داعميه الروس والإيرانيين بأن الأسد هو عامل مُعيق لعملية الحل السياسي، وبالتالي لا يمكن الوثوق بأي دور إيجابي له في هذا السياق.

القضية التي يجب علينا إثارتها هنا تتعلق بالدور الإيراني في هذه العملية وفيما إذا كان يُمكن لإيران أن تلعب دوراً إيجابياً في تسهيل حوار وطني يؤدي إلى وضع خارطة طريق لحل سياسي معقول يوصل البلاد إلى عملية انتخابية نزيهة في المحصلة. من الصعب جداً الاعتقاد، في هذه المرحلة على الأقل، بأنه يُمكن لإيران أن تكون عنصراً إيجابياً في محاولة التوصل إلى حل سياسي عادل للصراع في سوريا؛ نظراً للدور المباشر الذي تلعبه في تأجيج الصراع طائفياً وتغذيته بالموارد المادية والبشرية. أضف إلى ذلك نجاح إيران في التوصل إلى اتفاق معقول مع القوى العظمى بخصوص أنشطتها النووية؛ الأمر الذي سيُحررها من كثير من القيود الاقتصادية والسياسية و ربما العسكرية التي كانت تعيقها نوعاً ما من لعب دور أكثر سلبية في سوريا.

القضية الأخرى التي لابد من الاهتمام بها في هذا السياق هي دور التنظيمات الإسلامية المتشددة في عملية الحوار الوطني والحل السياسي، وفيما إذا كان ينبغي أن يكون لهذه التنظيمات ممثلون في الحوار أم لا، حيث أن التطورات الحاصلة على الأرض تفرض على الجهات الراعية أن تأخذ هذه القضايا المحورية بمنتهى الجدية.

ومن الجدير بالذكر هنا أن هذه التنظيمات المتشددة قد لا تكون راغبة في الأساس بالانخراط في أي حوار سياسي عملي وعقلاني يؤدي لانتخابات نزيهة بسبب الرؤية الإيديولوجية التي تحملها هذه التنظيمات حول مسألة الحاكمية وتداول السلطة. نحن في الشبكة السورية لحقوق الإنسان نرى أنه على الأمم المتحدة أن تأخذ هذه الأفكار بجدية خاصة في ظل وجود أخطار حقيقية متنامية تُهدد بانتقال الصراع إلى الدول المجاورة؛ ما يُعرض السلم الإقليمي للخطر الجسيم. يجب على الأمم المتحدة تقديم المساعدة الضرورية لإيقاف الخطاب والعنف الطائفيَين اللذَين يعصفان بسوريا، وهذا يتطلب التوصل إلى حل سياسي يرتكز على الهوية الوطنية الشاملة، واحترام مبدأ المواطنة وحكم القانون.

إن ما يجري حالياً في سوريا سيؤدي إلى مزيد من الخراب وسفك الدماء خاصة في ظل الصمت الدولي المخزي، لذلك فإنه يجب على الأمم المتحدة تحمُّل مسؤولياتها بشجاعة تجاه الشعب السوري والإسراع بالعمل والضغط باتجاه رؤية طموحة لحل سياسي شامل تنخرط فيه جميع الأطراف برعاية الأمم المتحدة قبل فوات الأوان.